مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٧٠**

الثلاثاء، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لافروف .... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:
أسبانيا .... السيد أرياس
ألمانيا .... السيد بلوغر
أنغولا .... السيد لوكاس
باكستان .... السيد أكرم
بلغاريا .... السيد ريتشيف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
شيلي .... السيد أكونيا
الصين .... السيد وانغ ينغفان
غينيا .... السيد تراوري
فرنسا .... السيد دوكلو
الكاميرون .... السيد تيجاني
المكسيك .... السيد بوخاليتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد كنغ
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

03-38921 (A)
0338921

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ صربيا والجبل الأسود واليونان، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد فاسيلاكيس (اليونان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أحيط مجلس الأمن علما بالتطورات التي شهدها كوسوفو منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في ٢٣ نيسان/أبريل. وأعتقد أن اختيار موعد هذه الإحاطة الإعلامية لم يكن وليد المصادفة تماما، لأن اليوم، كما أثق أنكم تعلمون، سيدي الرئيس، يوافق الذكرى الرابعة لاتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). واليوم، فإن كوسوفو تختلف اختلافا كبيرا بالتأكيد عما كانت عليه قبل أربع سنوات. ومن خلال العمل مع شركائنا في كوسوفو - قوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وبطبيعة الحال، القادة المحليين والهيئات المحلية - بلْوَرَت الأمم المتحدة عملية ترمي إلى تثبيت وتطبيع الأوضاع في كوسوفو.

إن التقدم الذي تحقق واضح: إعادة بناء الهيكل الأساسي، واستئناف عمل الخدمات العامة، مثل المدارس والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية؛ وتقديم الوثائق الأساسية؛ والطابع الاحترافي المتزايد للشرطة والهيئة القضائية المحليتين؛ وثلاث عمليات انتخابية ناجحة؛ وإنشاء هيئات للحكم الذاتي على مستوى البلديات والمستوى المركزي. وفي الوقت نفسه، ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه في

مجال تطوير مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي وتهيئة الظروف لحياة طبيعية ومسالمة لجميع السكان في كوسوفو.

وحقيقة أنه لا يزال أمامنا طريق طويل قد تأكدت مؤخرا وبشكل مروع على نحو خاص، عندما اغتيل ثلاثة من الصرب سكان كوسوفو بطريقة وحشية في بلدية أوبيليتش في ٤ حزيران/يونيه. فقد ضُرب رجل طاعن في السن عمره ٨٠ عاما، وزوجته البالغة من العمر ٧٨ عاما، وولدهما وعمره ٥٣ عاما حتى الموت بآلة حادة، وأضرمت النار في دارهم.

وكما أبلغنا المجلس في ٦ حزيران/يونيه، اتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عدداً من الخطوات الملموسة للعثور على مرتكبي هذه الجريمة النكراء وتقديمهم للعدالة. وقد شُكِّلت فرقة تضم تسعة أفراد من شرطة البعثة للتحقيق في تلك الجريمة، وتعمل هذه الفرقة مع مستشارين خاصين من صرب كوسوفو ومن المجتمعات الألبانية في كوسوفو. وخُصصت مكافأة لمن يُدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على أولئك المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة ومحاكمتهم، كما خصص خط هاتفي محمي على مدار ٢٤ ساعة لتلقي المعلومات. ووضعت شرطة البعثة وقوة كوسوفو دوريات إضافية وتدابير أمنية مناسبة أخرى. وقد أدانت بعثة الأمم المتحدة وممثلو المؤسسات المؤقتة في كوسوفو – الجمعية والحكومة والرئيس – والقادة السياسيون من ألبان وصرب كوسوفو أعمال القتل وطالبوا بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو تبذل جهوداً مشتركة لنقل المسؤوليات غير المخصصة المذكورة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري إلى المؤسسات المؤقتة. وقد اجتمع مجلس نقل السلطات للمرة الثانية بتاريخ ٢٨ أيار/مايو، ووافق على نقل ١٩ من السلطات غير المخصصة إلى المؤسسات المؤقتة، على أن يُنقل ١٧ من السلطات الأخرى حالما يصبح بمقدور المؤسسات المؤقتة أن تستوعبها. وأعيدت ثماني سلطات إلى الأفرقة العاملة لمزيد من النظر فيها. ولم يشارك ممثلو صرب كوسوفو في ذلك الاجتماع الذي عقده مؤخرا جداً مجلس نقل السلطات.

كما واصلت المؤسسات المؤقتة أعمالها، وركزت تركيزاً خاصاً على تطوير التشريعات. ومنذ تقديم آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس، سُنَّت أربعة قوانين – كانت قد أعيدت إلى الجمعية للنظر فيها، حيث لم تكن تتماشى كليا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري – علما بأن اثنين من هذه القوانين نظرت فيهما الجمعية، كما نظر الممثل الخاص في القانونين الآخرين في إطار سلطته.

واعتمدت جمعية كوسوفو أيضا ستة قوانين جديدة اعتبر أحدها خارج نطاق اختصاصها. واستعرضت الجمعية أيضا، في إطار إجراء خاص، القوانين الإجرائية الجنائية المؤقتة ووافقت عليها، وستصدر بوصفها صلاحيات مخصصة من جملة أنظمة بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك، أشارت الجمعية إلى ''هيئة مناسبة'' لسن قانون يتعلق بالانتخابات رغم أن ذلك، طبعا، خارج نطاق اختصاصها.

وفي ١٥ أيار/مايو، اعتمدت الجمعية قرارا خلافيا بشأن ''حرب تحرر شعب كوسوفو من أجل الحرية والاستقلال''. ولئن كان هذا القرار قد جعل الأحزاب السياسية الألبانية ربما أكثر قربا من التوصل إلى رأي مشترك بشأن دور كل منها في الماضي، فقد كان من الواضح أنه قرار غير موات لإجراء حوار ومصالحة فيما بين الطوائف. وأصدر الممثل الخاص، السيد ميشيل شتاينر، إعلانا يذكر أن نص القرار مثير للفرقة ويتعارض مع روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالإضافة إلى هذا، قرر مضيفو ثلاثة اجتماعات

دولية، بعد التشاور مع الممثل الخاص، أن يسحبوا الدعوات التي بعثوا بها إلى المؤسسات الإقليمية.

وشاركت مجموعة صرب كوسوفو - عودة التحالف - في كل اجتماعات جمعية كوسوفو منذ نيسان/أبريل. إلا أن أعضاء عودة التحالف غادروا اجتماعا عاما يوم ١٥ أيار/مايو خلال مناقشة القرار المتعلق بـ "حرب تحرر شعب كوسوفو من أجل الحرية والاستقلال". ثم عادوا لحضور بقية الاجتماع بعد اعتماد القرار. وترك أعضاء عودة التحالف أيضا اجتماع الجمعية يوم ٥ حزيران/يونيه احتجاجا على حالات القتل الثلاث في دائرة بلدية أوبيليتش وقرروا عقد اجتماع يوم ١١ حزيران/يونيه لمناقشة اشتراكهم المستمر في الهياكل المشتركة.

كان التطور في البلديات بطيئا في الأشهر القليلة الماضية. ولا يزال ثلث البلديات لا يدار وفقا للقيم الديمقراطية بسبب مقاطعات سياسية، أساسا من جانب أحزاب ألبانية كوسوفية، مما أدى إلى حالة جمود. ولا يزال توفير نصيب منصف من التمويل إلى طوائف الأقليات واستخدام لغات رسمية في الوثائق والعلامات في معظم البلديات ضعيفين. وفي شمال متروفيتشا، عينت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مجلسا استشاريا من ثمانية أعضاء مكونا من ستة من الكوسوفيين الصرب وكوسوفي ألباني واحد وبوشناق واحد. ومع ذلك، خلال الاجتماع الأول للمجلس، الذي عقد في ٣٠ أيار/مايو، اعترض الممثلون الكوسوفيون الصرب على تشكيل المجلس. و تقرر عقد الاجتماع التالي للمجلس يوم ١٦ حزيران/يونيه.

تبلغ البعثة أن إحصاءات الجريمة للأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٣ تبين أنه حدث انخفاض في جرائم القتل، والسطو على المنازل والسرقة بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٢. ومع ذلك، فإن الحوادث المتعلقة بما يبدو أنه عنف بين الطوائف تثير القلق. وواصلت إدارة شرطة كوسوفو التطور؛ وهناك الآن ما يقرب من ٥٠٠ ٥ شرطي محلي، بالمقارنة بما يزيد قليلا على ٠٠٠ ٤ شرطي دولي. ويقع مركز إضافي للشرطة حاليا تحت إدارة شرطة كوسوفو في ستيمليه، مما يصل بالعدد الإجمالي للمراكز الواقعة تحت إشراف الإدارة إلى أربعة مراكز. وواصلت شرطة البعثة إقامة علاقات مع قرينالها الصربية. وبالمثل، فإن التعاون في مجال الشرطة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة آخذ في التوسع عن طريق الاتصالات والاجتماعات المنتظمة.

لا تزال حرية التنقل للطائفة الكوسوفية الصربية صعبة. و ستكون حالات القتل الثلاث التي ارتكبت مؤخرا في اوبليتش انتكاسة في هذا الشأن بالإسهام في مفهوم سلبي بشكل متزايد للظروف الأمنية التي تتيح تنقلهم الحر. وزيادة حرية التنقل للكوسوفيين الصرب أعاقها قرار سلطات الحكومة الصربية بعدم التوقيع على اتفاق بشأن استخدام لوحات رخص السيارات الكوسوفية في صربيا بمعناها الضيق، وبنداءاتها العلنية لصرب كوسوفو بألا يسجلوا سياراتهم مع البعثة. ومع ذلك، في ١٣ أيار/مايو توصلت البعثة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل بالتأمين على السيارات، حتى يمكن للسيارات التي تحمل لوحات الترخيص الكوسوفية أن تسافر بحرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تحت بوليصة تأمين واحدة شاملة. وخلال مؤتمر أوهريد بشأن أمن وإدارة الحدود، أكملت البعثة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضا تبادل رسائل تتناول الأشكال العملية المرتبطة بفتح نقطتي عبور محليتين مؤقتين بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للمقيمين في المنطقة.

وكما ذكر من قبل، وضع إطار منسق شامل لدعم عودة الأقليات، مع عمل السلطات المحلية في حوالي نصف

البلديات مع ممثلي طائفة المشردين في جماعات عاملة في البلدية. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٣، عاد ما بلغ عدده الإجمالي ٤٣٧ من الكوسوفيين الصرب - ٣٣٠ من جماعات الروما/الأشكاليا/الأقليات المصرية، و ١٣٣ من البشناق، و٣١ من الطائفة الغورانية و٦١ من الكوسوفيين الألبان - إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية. وأعمال القتل التي وقعت في أوبيليتش يوم ٥ حزيران/يونيه نكسة خطيرة لجهودنا لرعاية التعددية العرقية في كوسوفو ولخلق الظروف الملائمة لعودة صرب كوسوفو وغيرهم إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية. و تواجه جهود العودة أيضا قصورا كبيرا في التمويل، إذ أن ٥٥ في المائة فقط من مشروعات العودة ممولة وهناك فجوة تعادل ٧٢ في المائة في تمويل منشأة عودة الرد السريع للبعثة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تقدم المساعدة لعودة الأفراد.

على الجانب الاقتصادي، أصدر الممثل الخاص، يوم ٩ أيار/مايو، نظاما بشأن نقل حق استعمال الممتلكات الثابتة المملوكة للمجتمع. وهذا النظام - الذي يشار إليه بشكل عام بأنه نظام استعمال الأراضي - ينقل حقوق استعمال الأراضي التي تحوزها مشروعات مملوكة للدولة إلى إيجارات لمدة ٩٩ عاما، يمكن تحويلها واستعمالها بحرية كضمان لائتمان تأميني دون التأثير على عقد الملكية الأصلي. وأعلن مجلس وكالة كوسوفو الائتمانية في يوم ١٥ أيار/مايو فتح باب تقديم عطاءات للمشروعات الستة الأولى المعينة للجولة الأولى من الخصخصة؛ ويتوقع طرح ١٢ مشروعا آخر في القريب. وتوفر إجراءات الوكالة التشغيلية، المعتمدة في الشهر الماضي، الإطار للخصخصة عن طريق إجراءات العطاءات. وأية حكومة أو فرد أو كيان يدعي أن حقه تأثر تأثرا سلبيا بعملية الخصخصة يمكن أن يقدم طعنا إلى الدائرة الخاصة لمحكمة كوسوفو العليا، المخولة سلطة إصدار حكم قضائي في الدعاوى، بما في ذلك دفع تعويضات، من عائدات الخصخصة إلى المدعين الذين تجد الدائرة الخاصة أن حقوقهم انتهكتها عملية الخصخصة. وأبلغتنا البعثة بأن الدائرة الخاصة يمكن أن تباشر أعمالها يوم ١٦ حزيران/يونيه، عندما يعتمد نظامها الداخلي. ويجري فعلا تقديم الدعاوى إلى المسجل.

ولسوء الطالع، فإن الحوار بين بلغراد والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو لم يبدأ بعد. إلا أن بعض الاتصالات المحدودة على صعيد العمل قد جرت بين ممثلي المؤسسات المؤقتة وبين نظرائهم الصربيين في ميداني النقل والعائدين. والاتصالات على مستوى العمل بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلغراد استمرت أيضا في عدد من الميادين، إلا أن عملية الحوار والمشاركة البناءة على الصعيد السياسي بقيت صعبة. فاجتماع الفريق العامل الرفيع المستوى، الذي كان من المقرر عقده في ١٣ أيار/مايو، بناء على طلب بلغراد، لم ينعقد بسبب شروط مسبقة فرضها وفد بلغراد قبل أن تبدأ مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال الرسمي. ونتيجة لذلك، فإن البروتوكول المتعلق بالاعتراف بلوحات السيارات في كوسوفو، الذي ذكرته من قبل، لم يجر التوقيع عليه. وما زالت بلغراد تدعم أيضا هياكل موازية لتقديم الخدمات مثل إصدار وثائق تسجيل الأهالي ودفع المعاشات التقاعدية بالتوازي مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونتيجة لما يشتبه فيه من تورط أفراد فرقة حماية كوسوفو في الإرهاب والجريمة المنظمة، ولا سيما منذ التفجير الذي حدث في ١٢ نيسان/أبريل لجسر سكك الحديد في زيفان، فإن حظرا على السفر قد فرض على أفراد فرقة حماية كوسوفو من أجل تجنب الخطر الناجم عن احتمال إرسال أفراد من منظمات متطرفة في مهمات تدريبية إلى الخارج. ومنذ ذلك الحين تم رفع هذا الحظر على أساس كل حالة على حدة. وطلب من فرقة حماية كوسوفو

الكشف عن أسماء أفراد آخرين في فرقة حماية كوسوفو قد يكون لهم صلة بالمجموعات المتطرفة. وتم إنشاء مجلس خاص لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو لتنسيق الأعمال ضد تسلل بعض العناصر المتطرفة المشتبه فيها إلى فرقة حماية كوسوفو.

وقد نأت فرقة حماية كوسوفو بنفسها عن الاقتراحات التي طرحها زعماء سياسيون لمناقشة قرار ''قيم الحرب'' في جمعية كوسوفو. وثمة إنجاز إيجابي مفاده أن ثمانية من صرب كوسوفو وثلاثة أتراك واثنين من الكروات وواحد أشكالي قد انضموا، أو هم في مرحلة متقدمة من الانضمام، إلى فرقة حماية كوسوفو. وينضم صرب كوسوفو بغض النظر عن النداءات من زعماء صرب كوسوفو ألا يفعلوا ذلك. وأن أكثر من ٣٠ في المائة من المناصب المحددة للأقليات قد تم شغلها، بالرغم من أن أعضاء مجتمع الأقليات لم يشغلوا بعد المناصب العليا في فرقة حماية كوسوفو.

وبعد أربع سنوات من ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يمكننا القول إن هناك تقدما ملحوظا قد حدث، ولكننا ما زلنا نواجه تحديات مثل حرية الحركة ومشاركة الأقليات، على نحو مفيد، والعائدين والتطوير المؤسسي للهيئات المحلية، والحوار بين بلغراد وبريشتينا. ومنذ مرحلة الطوارئ، ما فتئ التركيز منصبا على التنمية السياسية والمؤسسية. وفي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، أنشأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الإطار القانوني لمسار كوسوفو نحو الحكم الذاتي الجوهري - القانون المتعلق بالحكم الذاتي المحلي والإطار الدستوري وكذلك التشريعات الفرعية. وعقب إنشاء المؤسسات الانتقالية، فإن النقاط المرجعية التي حددها الممثل الخاص وسياسة ''المعايير قبل المركز'' كانت، وستظل مبادئ توجيهية للمرحلة الحالية.

إن الضغوط السياسية على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد تزايدت بصورة كبيرة مع محاولات الطعن بدورها في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. فمن ناحية، تجاوزت المؤسسات الانتقالية، ولا سيما جمعية كوسوفو، اختصاصاها في عدد من المناسبات. ومن ناحية أخرى، تواصل بلغراد السعي للمشاركة في الإدارة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهي إذ تقدم الدعم للهياكل الموازية، تؤيد مقاطعة سياسات وبرامج بعثة الأمم المتحدة. واستمرت النداءات الأحادية الجانب من ألبان كوسوفو، وصرب كوسوفو، ومن بلغراد لإيجاد حلول خاصة بمستقبل كوسوفو. و لم يسهموا في المصالحة والحوار بين الأعراق. وقد جمد ذلك التحرك نحو تحقيق تقدم بشأن عدد من المسائل الرئيسية.

وفي نفس الوقت، فإن جماعات الإجرام المنظمة والعناصر المتطرفة تزيد من إقحام نفسها في الحياة السياسية. واندلاع العنف يخدم مصالح المتطرفين على كل الصعيد. ومثل هذه الأنشطة تذكيها دونما شك أهداف سياسية، وإنما تذكيها أيضا الظروف الاقتصادية السيئة: معدلات البطالة في كوسوفو نسبتها ٥٧ في المائة، وأسوأها بين الأقليات والنساء. وما زال المتطرفون في الهوامش، وأصوات الاعتدال ما زالت قائمة في جميع المجتمعات المحلية. لكن تلك الأصوات لا تزال صامته.

ولقد واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بذل قصارى جهدها لضمان أن تظل كل التطورات في كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وتواصل بعثة الأمم المتحدة التركيز على تنفيذ ولاياها، بما يتواكب مع إطار سياسة ''المعايير قبل المركز''. وأن دعم المجلس المتواصل والنشط لبعثة الأمم

المتحدة كان وسيظل هاما للتنفيذ الكامل للولاية المنوطة بها من قِبَل المجلس.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في الأسبوع الماضي، ندد مجلس الأمن تنديدا شديدا بجريمة القتل المروعة التي أشار إليها السيد العنابي من فوره. وأود أن أعود إليها اليوم لأن هذه الجريمة جزء من تيار يتعارض والجهود المشتركة التي ما فتئنا نضطلع بها تماما لفترة أربعة أعوام، أي منذ اتخذنا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بغرض إنشاء كوسوفو معاصرة وديمقراطية ومتعددة الأعراق. ولا يمكن أن نسمح بأي تساهل تجاه أولئك الذين يحاولون أن يدمروا جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تعزيز، وفي بيئة آمنة، مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح في كوسوفو. ويجب أن نفعل كل شيء حتى يتوقف العنف بين الأعراق في كوسوفو. حيث المجتمع الصربي هو الضحية الرئيسية. ويجب إلقاء القبض على المقترفين المفترضين بسرعة وتقديمهم إلى العدالة. ونؤيد الإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام في ذلك السياق، وسنراقب عن كثب التحقيق في الموضوع.

ويقع على عاتق المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي مسؤولية خاصة عن إعادة إيجاد مناخ يفضي إلى تحقيق أهداف المجتمع الدولي لصالح كل سكان كوسوفو. وأود أن أقول هنا بوضوح شديد إنه ينبغي على الجمعية بشكل خاص أن تنبذ تلك المبادرات التي تتنافى والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الإطار الدستوري. إن تلك المبادرات لا تعمل سوى على تقسيم مجتمعات كوسوفو المحلية. ولا يمكن تحقيق أي تقدم في كوسوفو على أساس إجراءات أحادية تتنافى والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو تلك التي تهزأ بسلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو. ونحن نتوقع أن تعمل مؤسسات الحكم الذاتي بنية حسنة مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ المعايير التي حددها المجتمع الدولي. وأفكر بصورة خاصة في ضمان حقوق الأقليات وإجراء حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن مسائل عملية ذات اهتمام مشترك، حيث أن التعاون بين السلطات في صربيا والجبل الأسود لا غنى عنه أيضا. وعلى أساس ذلك الشرط سيترك نقل الاختصاصات غير المسندة آثارا إيجابية ودائمة، وفي ذلك السياق يمكن البدء في التصدي لمسألة المركز.

ونحن نؤيد تماما البيان الذي ستدلي به اليونان بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسيكون مؤتمر قمة تسالونيكي المزمع عقده في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ حيويا لتعزيز المنظور الأوروبي للمنطقة ولإتاحة فرصة لكوسوفو لإدماجها بنجاح في بيئتها الإقليمية. ونأمل أن تغتنم مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تلك الفرصة.

السيد كانينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على عرضه الممتاز والشامل لما استجد من معلومات. ويسعدني أنه ذكرنا بأن هذه هي الذكرى السنوية الرابعة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأوضحت فكرته العامة بجلاء أنه تم إنجاز الكثير في تلك السنوات الأربع، ولكن اتضح أيضا أن ما يجب إنجازه كثير جدا وأن هناك مشاكل تنتظرنا.

وفيما يتعلق بإحدى تلك المشاكل، يؤلمني أن أبدأ بياني بشأن كوسوفو، مرة أخرى، بإدانة العنف، مثلما كان لزاما علينا أن نفعل في شهر نيسان/أبريل، حينما أدنا الهجوم الذي شنه ما يسمى بالجيش الألباني الوطني على جسر للسكك الحديدية. ونواجه الآن حوادث قتل عنيفة في أوبيليتش سبق أن أشار إليها آخرون. ويبدو أن حوادث القتل كان دافعها النجاح المبكر لبرنامج عودة الصرب إلى هناك، وبذلك يتعين إدانتها على نحو خاص. لأن هذا يصيب

لب ما يحاول المجتمع الدولي والكوسوفيون تحقيقه. ونحن نؤيد التدابير التي اتخذها الممثل الخاص لتقديم مرتكبي الحادث إلى العدالة ولتشجيع التعاون الوثيق فيما بين جميع المعنيين لكفالة الأمن في كوسوفو.

أود أيضا أن أذكر أن الرئيس بوش قد وقع أمرا تنفيذيا في ٢٨ أيار/مايو، ألغي بموجبه حالة الطوارئ الوطنية المعلنة بالأمرين التنفيذيين في عام ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٨ فيما يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وأذن، بموجب هذا الأمر الجديد، باتخاذ خطوات إضافية فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعيقون تنفيذ اتفاقات دايتون أو اتفاق أوهريد الإطاري أو قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا يضيف تدابير وطنية إضافية من جانبنا لمكافحة التطرف في المنطقة.

غير أننا لا يمكننا أن نسمح للعنف من جانب أقلية صغيرة أن يقوض ما تم تحقيقه وما لا يزال يتعين تحقيقه. وقد تم إحراز تقدم على عدد من الجبهات - على جبهة نقل الاختصاصات غير المسندة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وعلى جبهة تعزيز بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في ميتروفيشا، وعلى جبهة مجال الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. ويسرنا أن نعلم بوصول خبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبدء في وضع خطة البعثة لتنفيذ النقاط المرجعية، وأيضا، مثلما وعدنا، ستحاول حكومتي توفير التمويل اللازم لخبير آخر لتقديم المساعدة في ذلك الجهد.

وما زلنا نؤمن بأن خطة التنفيذ خطوة حيوية في تعزيز عملية النقاط المرجعية وأن شعار ”المعايير قبل المركز“ يجب أن يتجاوز كونه مجرد شعار. يجب إحراز قدر أكبر من التقدم فيما يتعلق بالمسائل العملية إذا أردنا تبديد الشكوك وبناء الثقة وإجراء المصالحة المطلوبة لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على نحو تام.

وعلى الجبهة الاقتصادية، نؤمن بأن عملية الخصخصة يجب أن تتحرك إلى الأمام من دون تأخير إضافي. وقد كان إصدار اللوائح الخاصة باستعمال الأراضي آخر خطوة مطلوبة للسماح بتقديم أول عطاءات في إطار خطة البعثة لخصخصة قرابة ٣٥٠ شركة تمتلكها الدولة. والخصخصة هي أفضل أمل لتوليد نشاط اقتصادي في كوسوفو. وبغض النظر عن القرارات التي ستصدر في المستقبل بشأن الوضع النهائي، يجب ألا تترك كوسوفو بدون إمكانيات اقتصادية. ومن المهم أن يتم وضع وإنفاذ حقوق الملكية على نحو متسق فيما يتعلق بكل مالك أو مطالب بالملكية. ونحن نلاحظ استحداث الدائرة الخاصة للحكم في مطالبات المالكين والدائنين ونثق في أنها ستوفر آلية عادلة وشفافة لتسوية المنازعات مع الشركات الصربية أو غيرها. ويجب مباشرة العمل فورا لاستحداث سجل للمطالبات يقبل المطالبات في صربيا من أجل حماية حقوق المطالبين بحقوقهم هناك وتوفير معلومات كاملة عن المشترين المحتملين، ما دام ذلك لا يؤخر عملية الخصخصة الجارية.

ولكي نستطيع استهداف هذه المسائل والتصدي لها بأسرع وقت ممكن، تحث الولايات المتحدة بشدة البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وحكومة صربيا والجبل الأسود على إقامة حوار بناء والمثابرة فيه. ونحن نعلم أن هذا الأمر صعب، ولكنه السبيل الوحيد لحل القضايا التي لا تزال أمامنا والسبيل الوحيد لتهيئة مستقبل مستقر. وتبحث حكومتي عن سبل للترويج لذلك الحوار بطرق مختلفة وفي محافل متنوعة. وسنواصل بذل جهودنا في الأشهر القادمة للمساعدة على بناء الثقة وتشجيع إقامة العلاقات الضرورية لإنجاح عملية كوسوفو.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنقل للسيد الهادي العنابي عميق تقديرنا لإحاطته الإعلامية، التي كانت ثرية على نحو خاص بالمعلومات المتعلقة بالتطورات في كوسوفو. وقد مكنت إحاطته الإعلامية أعضاء أسرة الأمم المتحدة الحاضرين في القاعة من أن يكوّنوا فكرة دقيقة عن التقدم الذي تم إحرازه عبر أربع سنوات، وعن الوضع السائد في كوسوفو في المجالات المؤسسي والأمني والاقتصادي. وأود أن أركز بياني على المجالات الثلاثة تلك، التي ينبغي أن نذكر أنها تشكل دعامات الأولوية الثلاث في كوسوفو في عام ٢٠٠٣.

وفي ذلك السياق، وبالرغم من الافتقار إلى التقدم في التصدي لبعض المسائل الموضوعية المحددة، فإن عمل مؤسسات كوسوفو المؤقتة أمر واقع. ونحن نؤمن بأن استمرار المشاكل التي حددها السيد العنابي من فوره ناجم عن نزاعات داخلية يغذيها التنافس الحزبي الذي يشجع على التعصب والبغضاء والاستهانة بالمواطنين الآخرين. وفي ظل تلك الظروف، يتطلب بناء كوسوفو متعددة الأعراق والثقافات أن يشترك جميع سكان كوسوفو من جميع المكونات الاجتماعية في الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المؤقتة والبلديات.

ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي جهودها، كما أن على بلغراد دورا كبيرا. ولكن ما فائدة هذا الدعم إذا كانت المؤسسات المؤقتة، التي تنادي بإسراع نقل السلطات الموصوفة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري، لا تظهر إرادة سياسية أصيلة والتزاما لا يفتر بالتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها جميع الكوسوفيين الذين يمثلونهم: كفالة حرية الحركة وتنظيم مشاركة حقيقية من جانب مجمل سكان المقاطعة النشطين في المؤسسات المؤقتة والهيئات البلدية وتيسير إعادة إدماج الأقليات وكفالة سلامتها وأمنها وحمايتها وأيضا حصولها على التعليم. وتلك هي بعض التحديات على طريق كوسوفو متعددة الأعراق والثقافات.

إن حالة الأقليات مصدر قلق حقيقي، لا سيما فيما يتعلق بالأمن. والمعلومات التي تردنا تؤكد خطورة وضعهم. وفي ٤ حزيران/يونيه، علم العالم بأسره بمقتل السيد والسيدة سلوبودان ستوليتش ونجلهما، من أعضاء الأقلية الصربية. ونحن ندين بشدة تلك الجريمة الشنعاء. ويجب القيام بكل ما يلزم لمعرفة مقترفي تلك الجريمة وتقديمهم إلى العدالة. ولذلك يؤيد وفد بلادي التدابير الأخيرة التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستاينر. فهذا العمل البغيض الذي يؤدي إلى تقويض جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والمصالحة، يذكرنا بأن الطريق نحو السلام واستعادة الثقة في كوسوفو ما زال محفوفا بالعوائق من جميع الأنواع. ولا بد أن نظل متيقظين وثابتين في جهودنا وأن نظهر تصميما راسخا وثابتا في كفاحنا ضد انعدام الأمن. ويجب بالمثل أن نكون يقظين وحازمين في دعم المؤسستين المؤقتتين وفي رصد أنشطتهما، فضلا عن مكافحتنا للفقر والبطالة، اللذين يفضيان إلى الكراهية والعنف والتعصب.

إن البيئة الحالية، التي تتسم بانعدام الأمن وعدم وجود إطار قانوني قوي، لا يمكن أن تجذب الاستثمار الخاص. وعليه، تستحق عناصر اقتصاد السوق الحر التي وضعت بالفعل في كوسوفو أن يجري تعزيزها، وينبغي القيام بمبادرات حفازة إضافية لتحقيق ذلك الهدف، مع الاحترام الصارم للأحكام القانونية الموجودة من أجل الإسراع بعملية الخصخصة وإعادة بدء النشاط الاقتصادي وإيجاد الوظائف.

وقد أبلغنا الأمين العام - كما جدد زملاؤه التأكيد لنا - بأنه لا بد أن نتخذ نهجا شاملا لتحقيق الأهداف المتوخاة في كوسوفو. وكما ينبغي أن يحترم ذلك النهج الخصائص الثقافية للإقليم ويدفع كوسوفو في اتجاه التكامل

المطرد مع أوروبا التي لها قيم مشتركة. ولذلك نعتقد أنه قد يكون من الممكن التوصل إلى قيام كوسوفو المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات، التي يسود فيها السلام والتسامح والأمن والأخوة والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع. إن المسؤولية الرئيسية عن قيام كوسوفو التي نتطلع إليها جميعا هي، قبل كل شيء، مسؤولية جميع شعب كوسوفو نفسه، بما في ذلك كل الجماعات العرقية.

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون الإعراب عن تشجيعنا الصادق للأمين العام وفريقه ورجال ونساء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذين يعملون ببسالة وعناد كل يوم بغية تنفيذ توصيات المجتمع الدولي من أجل تحقيق ميلاد كوسوفو الجديدة والعصرية التي يسود فيها السلام والاستقرار والوئام: كوسوفو التي تكون مكانا طيبا للعيش فيه.

السيد رايتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة المجلس هذه بشأن كوسوفو، كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد، هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن بلغاريا، بوصفها أحد البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات الموجزة بصفتي الوطنية.

إننا نرحب بالتقدم الذي تحقق في عملية السلام في كوسوفو ونقدم شكرنا للممثل الخاص للأمين العام ولرئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، السيد مايكل ستاينر على جهوده الرامية إلى تطبيع الحياة في المنطقة.

وتشارك بلغاريا مشاركة كاملة رأي فريق الاتصال المعني بكوسوفو، الذي أعرب عنه في برلين بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، بأنه ما زال هناك عمل عملي كبير يتعين القيام به للوفاء بالنقاط المرجعية – وخاصة في مجال الحكم الديمقراطي – قبل التمكن من معالجة مسألة مركز كوسوفو. وفي ذلك السياق، نعتقد أن الكلمة الأخيرة بشأن مركز كوسوفو ينبغي أن تمنح للأمم المتحدة، امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبوصف بلغاريا بلدا من منطقة جنوب شرقي أوروبا، فإنها تعرب عن قلقها المشروع إزاء المحاولات والأعمال الانفرادية الجارية ومن مختلف الجوانب الموجهة نحو تنفيذ حلول لا يؤيدها المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد نعتقد أن الإجراء المدمر الرامي إلى الحصول على فوائد سياسية انفرادية ينبغي إدانته إدانة مطلقة.

وإننا نؤكد مرة أخرى موقفنا بأنه ينبغي أن تظهر الهياكل السياسية لجميع الطوائف في كوسوفو ثقافة سياسية أسمى عن طريق إنهاء كل محاولات تجاهل توصيات الممثل الخاص؛ فهذه المحاولات تؤدي إلى تقويض عملية التطبيع وإبطائها. وبوصف بلغاريا أحد عوامل الاستقرار في المنطقة، فإنها مهتمة برؤية عملية التطبيع تستمر بطريقة سريعة ومنظمة وسلمية. وسيكون لذلك أثر إيجابي قوي على التنمية الشاملة لمنطقة جنوب شرقي أوروبا ورفاهيتها.

ونحن ندرك أن عملية نقل الاختصاصات من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسستين المؤقتتين للحكم الذاتي وفقا للفقرة ١١ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لن يكون أمرا يسيرا. ويحدونا الأمل في أن يشرع مجلس نقل السلطات الذي تم إنشاؤه مؤخرا في عمله بصورة حذرة بأن يراعي في نفس الوقت الحاجة إلى تحقيق سريع للنقاط المرجعية وللمصالح المشروعة لجميع طوائف وسكان كوسوفو ومن العناصر الهامة في تلك العملية تطبيق خارطة طريق واقعية لنقل السلطات تحدد بصورة أكثر وضوحا السبيل نحو

تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' على أساس النقاط المرجعية.

وفي رأينا، ينبغي أن تبذل السلطات المحلية جهودا حقيقية يرصدها المجتمع الدولي، بغية إنشاء إدارة عاملة على كل المستويات في كوسوفو تعكس الطابع المتعدد الأعراق للمنطقة وتخدم جميع سكان كوسوفو بطريقة احترافية.

وترى بلغاريا استمرار أعمال العنف بين الأعراق وأنشطة الجريمة المنظمة في كوسوفو عاملا مدمرا قويا. وعليه نطالب القادة السياسيين المحليين بإعمال سلطتهم ونفوذهم من أجل إرساء علاقات تقوم على أساس التسامح بين الأعراق. ولذلك السبب، ندين بقوة مقتل أسرة صربية في أوبيليتش في وقت سابق من هذا الشهر ونأمل أن يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة.

وإننا نؤيد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، فضلا عن جهوده لتنشيط الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمار، ولحل المشاكل العملية اليومية للسكان في كوسوفو.

ويضطلع وجود بعثة الأمم المتحدة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو بدور رئيسي في أمن كوسوفو فضلا عن أمن المنطقة بأسرها. وستواصل بلغاريا المشاركة بنشاط في عمليات المجتمع الدولي هذه الرامية إلى صون السلام والأمن.

وأخيرا، نعتقد أنه في الفترة القادمة ينبغي لكل الأطراف الفاعلة السياسية المحلية أن تركز طاقتها على حل المشاكل المحددة وتطبيع الحياة في كوسوفو، بدلا من إصدار إعلانات تطالب بالاستقلال أو التقسيم، مما يثير القلق في المنطقة وفي المجتمع الدولي. ذلك هو السلوك المناسب الذي من شأنه أن يفضي في الوقت المناسب إلى تحقيق تسوية لمسألة تحديد مركز كوسوفو امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد كينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه والبلدان المرتبطة به.

وإن جاز لي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتناول ثلاث نقاط بعينها. أولا في سياق سياسة ''المعايير قبل المركز''، أود أن أؤكد أن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى أن تصبح النقاط المرجعية نقاطا عاملة. ونحن ممتنون للتعليقات التي أدلي بها اليوم والمقترحات العملية التي قدمت فيما يتعلق بإحراز تقدم في ذلك العمل الهام، لا سيما تعليقات ومقترحات ممثلي الأمانة العامة والولايات المتحدة. وكما قال آخرون في وقت سابق، نحتاج إلى مواصلة بذل جهودنا في ذلك الصدد.

ثانيا، أثار السيد العنابي مسألة معالجة الهياكل الموازية. سأكون ممتنا لو قدم لنا أي معلومات أخرى قد يريد إضافتها بشأن موقفنا الحالي، خاصة فيما يتعلق بتقدم البعثة في هذا الصدد في ميتروفيتشا.

ثالثا، كما ناقش زملاؤنا في اللجنة الخامسة مؤخرا، ستشهد البعثة تخفيضا في أعداد موظفيها في الفترة المقبلة، ونحن نرحب بأي معلومات إضافية يمكن أن يقدمها السيد العنابي بشأن الكيفية التي ستمضي بها البعثة في تحويل أنشطتها من الدور التنفيذي إلى الدور الرقابي والاستشاري.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ويشكر وفدي أيضا السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد

لعمليات حفظ السلام على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو.

إن وفدي يشجب الجريمة البشعة التي ارتكبت منذ أيام قليلة، أي في الرابع من حزيران/يونيه الجاري، في كوسوفو، حيث قام الجناة بقتل عائلة مؤلفة من رجل عمره ٨٠ سنة، شيخ آمن، وزوجته وابنه، وحرق منزلهم بعد تهديده عدة مرات قبل القتل، الأمر الذي يهدد الأمن في كوسوفو بشكل عام.

ويؤيد وفدي الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من أجل إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم إلى العدالة. وإذ نؤيد أيضا نقل السلطات بشكل تدريجي إلى مؤسستي الحكم الذاتي في كوسوفو، فإننا نؤكد في المرحلة الراهنة ضرورة إيلاء الأهمية البالغة للحالة الأمنية ومنع تكرار مثل تلك الأحداث أو هذه الجريمة لاحقا. لأن ذلك سيؤثر سلبا على عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم ومشاركتهم الفعالة في إعادة بناء إقليم كوسوفو، وهو في أمس الحاجة، أكثر من أي وقت مضى إلى أبناء شعبه من أجل مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز الحوار بين الطوائف والأعراق المتعددة من أجل نبذ العنف وبناء مجتمع يتصف بالتعددية العرقية وبالتسامح بين الإثنيات والطوائف في كوسوفو، مجتمع آمن ومسالم، ويقوم على التعايش السلمي فيما بين جميع أبنائه.

من جهة ثانية، يؤكد وفدي ضرورة استمرار الحوار بين بلغراد وبريشتينا حتى يتسنى لمؤسستي الحكم الذاتي أن تنضما إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في جهودها لإقامة حوار مباشر بشأن المسائل العملية مع الجيران. كما نؤكد ضرورة ضمان حرية الحركة لأبناء الطوائف والأعراق كافة في جميع أنحاء كوسوفو، وبشكل يضمن أمنهم وسلامتهم ويؤدي إلى تحقيق الاستقرار في جميع مناحي الحياة في كوسوفو.

في الختام، يشكر وفدي الأمين العام، ويشكر بوجه خاص السيد شتاينر وبعثة الأمم المتحدة، على جهودهم الرامية إلى تحقيق الأمن والتسوية والاستقرار في هذا الجزء الهام من العالم. ويستحق السيد شتاينر وبعثته كل الدعم من مجلس الأمن لإنجاح مهمته.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الأنغولي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في كوسوفو. ونعرب عن شكرنا للسيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية، التي وافانا فيها بآخر تطورات الوضع.

إننا نشيد بالعمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمجتمع الدولي عموما حتى الآن في بناء الهياكل الأساسية لدولة ديمقراطية في كوسوفو، من البداية — وهي مهمة في أشد التعقيد، ولا سيما في مجتمع منقسم مر بمعاناة قاسية. وتلك الإنجازات والتزام القوات المرابطة بالأهداف التي حددها المجتمع الدولي لكوسوفو تمثل بوارق أمل في مستقبل أفضل للإقليم.

وأكثر التطورات تشجيعا في العملية السياسية في كوسوفو هو ما يجري من نقل المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين. وعلى الرغم من قصور أداء هاتين المؤسستين، وتأكيد الممثل الخاص أنه لا يزال أمام كوسوفو شوط لتقطعه في إنشاء مؤسستين نيابيتين حسنتي الأداء ومسؤولتين لدى أبناء كوسوفو، فإن تقدما ذا مغزى قد أحرز. ونحن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لتلك العملية، على نحو ما هي مبينة في الإطار الدستوري.

من المعترف به على نطاق واسع أن وجود ساحة سياسية على درجة من التماسك عنصر أساسي لإنشاء مؤسسات نيابية قوية، وأنه لا ينبغي للصراع فيما بين الأحزاب ألا يقوض استقرار المؤسسات، وينبغي ألا تُبنى الإدارة العامة وفق الأهواء الحزبية. والوضع السياسي الراهن في كوسوفو يبرز حقائق مناقضة لتلك التأكيدات الأساسية، ونأمل أن تكون جزءا من العملية التعليمية لتحقيق الاستقرار الديمقراطي. وذلك يضفي مزيدا من الاتساق على سياسة ''المعايير قبل المركز'' بصفتها الإطار اللازم لتحقيق الأهداف المحددة للفترة الانتقالية، وبصفتها عنصرا أساسيا في تشكيل مستقبل كوسوفو.

وفي الوقت نفسه، تتمثل العناصر الأساسية الأخرى في عملية بناء المؤسسات هذه في تعزيز سيادة القانون من خلال زيادة فعالية الجهاز القضائي ونزاهته وأدائه العام، وتعزيز مؤسسات إنفاذ القانون بغية الحد من الجريمة المنظمة والعنف الإثني وتقديم كل المجرمين إلى العدالة. ونحن نشجع البعثة والممثل الخاص على اتباع سياسة ثابتة لمكافحة قوى زعزعة الاستقرار والعناصر الإجرامية، ولبسط سيادة القانون باعتبارها الأساس الاجتماعي لكوسوفو. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لمشروع مراقبة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، الذي سينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، والذي يهدف إلى الحد من انتشار وتكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، التي تمثل أحد المصادر الرئيسية للجريمة والعنف في كوسوفو.

ولبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، يجب ضمان حرية التنقل لجميع الطوائف في كوسوفو. ويساورنا قلق بالغ إزاء القيود التي لا تزال مفروضة على حركة الأقليات؛ بإنكار حقها في استخدام لغتها وأبجديتها في جميع أرجاء الإقليم؛ وباستمرار العنف، والتحرش والتمييز الذي تواجهه الأقليات، ويهدف إلى إثنائها عن العودة إلى كوسوفو وأيضا عن المشاركة في الحياة العامة، وفقا للتقييم الذي أجراه الممثل الخاص للأمين العام.

ونحن ندرك أنه ما زال أمامنا الكثير مما يمكن عمله. كما ندرك أن زعماء كوسوفو يتحملون مسؤولية خاصة، بالنسبة لعملية تشجيع دمج الأقليات الذي يشكل، في نهاية المطاف، صلب مسألة كوسوفو. ونرى أن هنالك إنجازات كبيرة، وعلامات تبعث على التفاؤل في هذا التوجه. إلا أن تحقيق الآمال في إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو ما زالت تعترضه مصاعب جمة. وان كان اقتناعنا بأن من الممكن إحراز تقدم هام نحو تحقيق ذلك الهدف بفضل المثابرة والأخذ بأسلوب خلاق.

هنالك تقارير عن تقدم حققته المؤسسات المؤقتة وبعض البلديات، في توفير الدعم لعودة مجتمعات الأقليات. وثمة تطورات تبعث على التفاؤل يجب دعمها وتشجيعها. ونحن نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على ما قاما به في سبيل عودة اللاجئين والمشردين.

الحوار بين السلطات المؤقتة في كوسوفو وسلطات جمهورية صربيا والجبل الأسود، عنصر جوهري من أجل تطبيع الوضع وضمان حقوق الأقليات. إننا نشجع هذا الحوار، ونأمل أن تبدأ قريبا محادثات مباشرة حول القضايا العملية، كوسيلة لتخطي الخلافات، وسوء الفهم، وللمساهمة في دفع العملية السياسية قدما في الاتجاه الصحيح. ونشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للامين العام من أجل عقد هذا الحوار.

قبل أن اختتم أود أن أعرب عن إدانتنا للجريمة النكراء، عملية الاغتيال البشع لأسرة ستولك مؤخرا – وهي

جريمة موجهة ضد جهود خلق مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو، التي وصفها الامين العام المساعد.

أخيرا نتقدم بتحية خاصة إلى السيد مايكل شتاينر، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإلى كل الذين يبذلون جهودا ضخمة في سبيل بناء أمة ديمقراطية متعددة الأعراق في كوسوفو.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية حول آخر التطورات في كوسوفو.

لقد اعتمد مجلس الأمن، قبل أربعة أعوام، القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كأساس لتحقيق تسوية شاملة لقضية كوسوفو. وبناء على ذلك يجب على المؤسسات المؤقتة في كوسوفو أن تضطلع بواجباتها بدقة. ونحن كغيرنا من البلدان، ندعوها إلى اتخاذ إجراءات صارمة لكبح الجريمة، وضمان مصالح وحقوق الأقليات، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وإلى التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وحكومة صربيا والجبل الأسود، من أجل تحقيق مبكر للاستقرار الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والوئام بين الأعراق.

والصين، مثل البلدان الأخرى، تدين أية فظائع وأعمال العنف الأخرى التي من شأنها أن تقوض الاستقرار الاجتماعي بكوسوفو. ويعرب الوفد الصيني عن تقديره للجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل استعادة الاستقرار، وإقامة حكم القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتشجيع الوئام العرقي. وتدعم الصين سياسة "المعايير قبل المركز" للممثل الخاص للامين العام، السيد شتاينر، وسلسلة التدابير المتخذة في إطار عملية المعايير. ونأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها بشكل فعال، وأن تعالج قضية اللامركزية على نحو مرض، وأن تتخذ المزيد من التدابير لضمان وفاء المؤسسات المؤقتة في كوسوفو بمسؤولياتها.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنني ممتن للسيد العنابي على إحاطته الإعلامية. وحيث أن اليونان ستدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، تؤيده اسبانيا تأييدا كاملا، فإنني سأكتفي بالإدلاء بعدد من الملاحظات الموجزة.

تظهر الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة أن الطريق إلى إقامة كوسوفو متعددة الأعراق على أساس مبادىء العدالة والتسامح واحترام حقوق الإنسان طريق طويل. ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، حيال استمرار أعمال العنف الخطيرة، والتهديد، والترهيب، والتمييز ضد أفراد الأقليات.

إن عودة اللاجئين والمشردين، تكتسي أهمية جوهرية ويتعين علينا جميعا مضاعفة جهودنا في سبيل تحقيقها.

علاوة على ذلك لم تثبت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بعد أنها قادرة على أن تعمل، بشكل عادي، وأنها تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا، وتتحلى بالمسؤولية. ويجب أن تكرس جهودها كلها لتنظيم وإدارة الشؤون المكلفة بها – الشؤون التي تؤثر على أبناء شعب كوسوفو كافة.

وتنظر إسبانيا بعين القلق الشديد إلى موقف زعماء ألبان كوسوفو الذين يشجعون علنا، وباستمرار، مواقف تتعارض مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

يجب أن تشارك جميع طوائف كوسوفو بفعالية في المؤسسات المؤقتة ومؤسسات البلدية. إن الافتقار إلى هذه المشاركة سيمنع إحراز تقدم في معالجة قضايا هامة تتعلق بالإدارة العامة، ولن يحقق أي تقدم في تحسين صورة كوسوفو في أذهان المجتمع الدولي. وندين أية

محاولة من شأنها أن تقيم مؤسسات أحادية العرق، كما ندعو إلى تفكيك الهياكل الإدارية الموازية التي ما زالت تعمل.

أخيرا نؤكد على الحاجة إلى تنفيذ مبادرة الممثل الخاص للأمين العام، بالإبقاء على حوار حول القضايا العملية بين سلطات بلغراد ومؤسسات كوسوفو المؤقتة، ضمن إطار أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد اكيونا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن، وهي الأولى حول هذا الموضوع، منذ ٢٣ نيسان/إبريل. وتعرب شيلي، مرة أخرى، عن تأييدها لما نؤمن بأنه قد يصبح من أهم مشاريع بناء السلم في تاريخ الأمم المتحدة: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بعثة من دواعي اعتزاز بلدي أن يشارك فيها. ونشيد بالسيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع موظفي البعثة، على الأعمال التي اضطلعوا بها خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نود أن نشكر السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على وصفه الدقيق الزاخر بالمعلومات للأوضاع في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود.

كما نود الإعراب عن جزعنا وشجبنا، لعملية القتل المقيتة لأسرة صربية في أوبليتش في ٥ حزيران/يونيه. وإننا ننبذ بالإضافة إلى تلك الجريمة كل أعمال العنف والمضايقة والتمييز على أساس عرقي – تلك الأعمال التي تتناقض مع إنشاء كوفوسو عصرية ديمقراطية متعددة الأعراق.

وفيما يتعلق بالقرارات التي اتخذتها البعثة مؤخرا، فإننا نؤكد من جديد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل حجر الزاوية بالنسبة للاقتصاد والاستثمارات. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو المبدأ الهادي الذي يجب أن تُحَدد على أساسه القرارات بشأن كوسوفو. ولا بد من احترام ومراعاة كل الأطراف للقرارات التي تتخذ بموجب الولاية المنصوص عليها في ذلك القرار.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إنني ممتن للسيد هادي العنابي على المعلومات الدقيقة والشاملة للغاية التي وافانا بها اليوم بشأن الوضع في كوسوفو وعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

والمكسيك، شأنها شأن أغلبية أعضاء المجلس، لا يمكن إلا أن تعرب عن أسفها وجزعها إزاء الأخبار الواردة عن حادث اغتيال أسرة ستوليك الذي وقع في بلدة أوبيليتش في كوسوفو في ٤ حزيران/يونيه. وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، بحق، فإن ذلك العمل يمثل هجوما مباشرا على الجهود الرامية إلى بناء كوسوفو المتعددة الأعراق. ووفدي يشعر بالقلق العميق لأن عملية القتل هذه يمكن أن تسفر عن تأخير عملية المصالحة والتعايش بين طوائف المجتمع، وقد يكون لذلك أثر سلبي على العودة المستدامة للنازحين داخليا إلى تلك البلدة والمدن الأخرى في كوسوفو.

إن هذا النوع من الجرائم لا بد أن يُرفَض بكل قوة، لا من جانب سلطات بعثة الأمم المتحدة فحسب، وإنما، في المقام الأول، من جانب الممثلين المنتخبين لكوسوفو أيضا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالبيانات التي صدرت عن الممثلين المنتخبين الأساسيين في كوسوفو، الذين أدانوا تلك الجريمة في الحال وطالبوا بتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونضم أصواتنا إلى أصوات الإدانة تلك، ونحن على ثقة بأنه سيجري التحقيق في هذه الجريمة وأن مرتكبيها سينالون عقابهم. ونأمل أن تبذل البعثة وقوة كوسوفو قصارى

جهدهما لتوفير مزيد من الأمن والحماية للأسر الصربية والأقليات الأخرى في أوبيليتش، التي تشعر بالهلع الشديد في هذا الوقت بطبيعة الحال.

ويعرب وفدي أيضا عن قلقه إزاء الهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع الأخير في بريشتينا، وجُرح فيه عدد من الأشخاص إثر انفجار عبوة ناسفة. وما من شك في أن أحداث العنف التي تشهدها مناطق مختلفة من كوسوفو بوتيرة متزايدة – سواء كانت أعمال عنف سياسي، أو هجمات ذات دوافع عرقية، أو مجرد حالات من الجريمة المنظمة – إنما تعرض استقرار كوسوفو للخطر.

وعلاوة على ذلك، نناشد الممثلين المنتخبين لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وخاصة ممثلي الأغلبية الألبانية، أن يتفادوا مستقبلا اتخاذ أية مبادرات تتعارض مع روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، أو مع هدف جعل كوسوفو مجتمعا يقوم على التعددية السياسية وتعدد الأعراق والتسامح. وكان أحدث مثال للمبادرات من هذا القبيل القرار الذي اتخذته جمعية كوسوفو في ١٥ أيار/مايو بشأن الصراع الذي جرى خلال عامي ١٩٩٨-١٩٩٩.

وفي الوقت نفسه، يعتقد وفدي أن الممثلين المنتخبين للأقليات العرقية في الجمعية، وخاصة ممثلي الصرب، سيحققون نتائج أفضل وفوائد أكبر لناخبيهم لو انتهجوا نهجا قائما على المزيد من المشاركة، بدلا من الانسحاب من الجمعية كلما واجهوا موقفا صعبا.

كما نود أن نطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم لنا – ربما في جلسة خاصة تعقد لذلك الغرض – مزيداً من المعلومات وتحليلاً أكثر تفصيلا، في المقام الأول، عن عملية الخصخصة في كوسوفو والجوانب الأخرى المرتبطة بذلك، مثل التشريعات الخاصة بتحويل حق استخدام الممتلكات غير المنقولة المملوكة للدولة. ومن الأهمية بمكان أن تتم عملية الخصخصة هذه في إطار من الشفافية، لما سيكون لها من أثر واسع النطاق طويل الأمد.

وفي الختام، تؤكد المكسيك من جديد، بعد أربع سنوات من اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تأييدها للممثل الخاص للأمين العام ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في أعمالهم المقبلة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية وعلى تذكرته لنا في الوقت المناسب بأن اليوم يوافق الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع ذلك، فإن الحالة داخل كوسوفو اليوم لا تزال مدعاة قلق لنا.

وشأني شأن الآخرين، أود أن أدين قتل أسرة ستوليتش في أوبيليتش بصورة وحشية في ٤ حزيران/يونيه. ونأمل ألا يُدَّخر جهد من أجل تقديم مرتكبي هذا العمل إلى العدالة. وندين جميع الأعمال والجرائم المرتكبة في كوسوفو بدافع عرقي. ويجب وضع حد الآن لثقافة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وسواء كانت هذه الجرائم قد ارتكبت قبل ستة أيام أو ستة أعوام، ينبغي عدم السماح لمرتكبيها بالفرار من وجه العدالة.

وحيث أنني لا أرغب في تناول المسائل نفسها التي تناولها غيري من قبل، أود أن أركز فحسب على مسألتين هما: أولا، الأولويات المباشرة داخل كوسوفو، وثانيا، موقف باكستان من مستقبل ذلك الإقليم.

لقد دللت الأحداث التي وقعت مؤخرا في كوسوفو بوضوح على أن الأمن وسيادة القانون يظلان أهم مسألتين حيويتين لا بد أن نتصدى لهما على جناح السرعة. فبدون الأمن، لا حرية في التنقل، ولا حماية للأقليات، ولا عودة

مستدامة للاجئين، ولا انتعاش اقتصادي. وسيادة القانون أمر أساسي بالنسبة لإحراز تقدم باتجاه العدالة والمصالحة والحكم الذاتي. هذان هما الركنان الضروريان اللذان يقوم عليهما نجاح المؤسسات المؤقتة والاستقرار السياسي لكوسوفو في المستقبل. ويحدونا الأمل أن تولي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هاتين المسألتين الأولوية التي تستحقاها.

وفي الوقت نفسه، نؤيد مطالبة الأمين العام للقادة المحليين بالعمل معا على تعزيز هذه المؤسسات عن طريق التركيز على الجوهر والنتائج العملية، بدلا من جعل التطوير السياسي رهينة للخلافات السياسية أو العرقية. ونكرر مناشدته القادة المحليين العمل معا لبناء كوسوفو المتعددة الأعراق. ونحث على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ووضع المعايير التي تيسر إيجاد حل لمركز كوسوفو السياسي.

وأود أن أؤكد أن باكستان تعتبر صيغة ”المعايير قبل المركز“ صيغة فريدة لا تنطبق سوى على كوسوفو. ونأمل في هذا الصدد أن يُحرَز تقدم بشأن مسألة المركز في مرحلة مبكرة، وفي إطار هذه العملية، نعلق أهمية على ما يلي.

أولا، ينبغي عدم اتخاذ أي قرار بشأن مستقبل كوسوفو بدون استشارة شعب كوسوفو والاستجابة لرغباته. فليس هناك استثناء أو إعفاءات خاصة في تطبيق مبدأ تقرير المصير. نعم، إن ما يدور في خلدنا ونحن نؤكد هذا المبدأ هو جامو وكشمير.

ثانيا، من غير المقبول إقامة أية صلة بين حل الوضع السياسي لمستقبل كوسوفو والهدف الذي وضعه المجتمع الدولي: الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الأخرى في المنطقة.

ثالثا، ينبغي أن ييسر حل مسألة المركز إجراء حوار سياسي مفيد بين زعماء كوسوفو وحكومة صربيا. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة الممثل الخاص للأمين العام بإجراء حوار بين بلغراد وبريستينا بشأن الأمور العملية ذات الاهتمام المتبادل. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحريك ذلك الحوار إلى الأمام في مؤتمر القمة القادم للاتحاد الأوروبي في ثيسالونيكي. ونأمل أن تشعر الأطراف قريبا بثقة كافية لتتناول تناولا بناء أيضا المسائل السياسية الصعبة المتعلقة بمركز كوسوفو في المستقبل القريب.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد، هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يرحب وفد بلدي بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في كوسوفو. إلا أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الموقف التصادمي المتزايد في كوسوفو حيال المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص ضد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويتجلى ذلك الموقف، على سبيل المثال، في انتهاكات للسلطات المفردة للممثل الخاص للأمين العام، وذلك في معظم الحالات من جانب سياسيي ألبان كوسوفو، ويتجلى أيضا في استمرار وجود هياكل موازية غير قانونية داخل مجتمعات صرب كوسوفو في الأجزاء الشمالية من كوسوفو.

إننا نطالب بالاحترام التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من جانب كل الأطراف، ونرفض أية محاولة للتشكيك في سلطة البعثة لإدارة كوسوفو. و ندين على وجه الخصوص أية محاولة لإجبار البعثة على أي نوع مما يسمى بالحكم المشترك، وأيضا أي تدخل مع السلطات المفردة للممثل الخاص.

ومسألة المركز النهائي لكوسوفو سيجري تناولها في الوقت المناسب وعن طريق العملية المناسبة. ومجلس الأمن وحده هو الذي لديه السلطة لتقييم تنفيذ القرار ١٢٤٤

(١٩٩٩)، ولـه الكلمـة الأخيرة في تسوية مسـألة المركـز. ولا يمكن قبول أي تحرك أو ترتيب انفرادي يقصد به تحديد مركز كوسوفو مقدما – سواء بالنسبة لكوسوفو كلـها أو لأجزاء منها.

وتتوقع ألمانيا أن تفي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو بالنقاط المرجعية التي وضعها الممثل الخاص، عن طريق النهوض بالقوانين ووضع السياسات العامة لكل أبناء كوسـوفو، مـن أجـل تعزيـز الاقتصـاد وتطويـر النظـام الاجتماعي. ولذلـك، نحـث قيادة كوسوفو علـى ضمـان حقوق الأقليات، وعلى وجه الخصوص حق حرية التنقل. وفي كوسوفو، يجـب تهيئـة بيئـة الآن، سـواء عـن طريـق إجـراءات تشريعيـة وإدارية أو عـن طريـق حمـلات توعية عامة — بيئـة مؤاتية للعودة المستدامة للاجئين والمشـردين داخليا من الأقليات.

لقد شعرنا بصدمة، مثل وفود أخرى، لنبأ القتـل الوحشـي لأسـرة صربيـة كوسـوفية يـوم ٤ حزيـران/يونيـه. فالحكومة الألمانية تديـن بقـوة أعمـال العنـف هـذه. وكمـا ذكرت في جلسات سابقة للمجلس، ما من عمل من أعمال العنف أو الوحشية ارتكب ضد السكان الألبان الكوسوفيين في الماضي يمكن أن يبرر العنف اليوم. وأي شكل من أشكال الثأر العنيف أو الكراهية العرقية غير مقبول على الإطلاق. ونحن نرحب بالإدانة القوية الفورية لذلك العمل الوحشي، وهي إدانة جاءت من رئيس كوسـوفو وجمعيـة كوسـوفو، ونرحب أيضا بجعل يوم ٦ حزيران/يونيه، أي يوم الجمعة الماضي، يوم حداد في كوسوفو. ونعتقد أن الممثـل الخـاص للأمين العام اتخذ الخطوات المناسبة، ونـأمل أن يقدم مرتكبو تلك الجريمة إلى العدالة قريبا.

وتؤيـد ألمانيـا الممثـل الخـاص في جـهوده لنقـل اختصاصات غير خاصة بالبعثة عن طريق عملية مستدامة من البعثة إلى مؤسسات كوسوفو بنهاية هذا العام. وتلك العملية الخاصة بنقل مسؤوليات تتطلب مواصلة زيادة قدرة وتصميم المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وبذلك وحده ستتمكن من الاضطلاع بدورها الجديد بطريقة مسؤولة.

ونؤيد جهود مجلس أوروبـا لتقـديم اسـتراتيجية، في أقرب وقت ممكـن، بشـأن اللامركزيـة بغيـة تهيئـة الأسـاس للتعايش المتعدد الأعراق، بهدف تحسين اندمـاج ومشـاركة كـل الأقليـات، وعلـى وجـه الخصـوص صـرب كوسـوفو، وحقوقها الجماعية.

وتؤيد ألمانيا الممثل الخاص في المبادرة بإجراء حوار ثلاثي مباشر على مستوى الخبراء مع بلغـراد وبريستينا في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يتناول ذلك الحـوار المسـائل الفنية غير المتعلقة بالمركز بهدف بناء الثقة، وتطبيع العلاقات ودعم الاستقرار الإقليمي.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به اليونان بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونقف تماما وراء عزم الاتحاد الأوروبي التأكيد، في مؤتمر قمته القادم مع بلـدان أوروبـا الجنوبيـة والشرقية في ثيسالونيكي بتـاريخ ٢١ حزيران/يونيه، على المنظور الأوروبي لمنطقة البلقان. وكوسوفو جزء من تلك العملية.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة الحالية، وأعرب عـن تقديرنـا للسـيد هـادي العنـابي، الأمـين العـام المسـاعد لعمليـات حفظ السلام، على المعلومات القيِّمة التي قدمها لنا.

إن النظر دوريا في الحالة في كوسـوفو يبـين اهتمـام مجلسنا وتصميمه الثابت فيما يتعلق بمتابعة الإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولقد رحب وفد بلدي في جلسات سابقة بالتقدم المحرز على أرض الواقع، وأعرب عن قلقه بشأن العقبات التي ينبغي التغلب عليها. والحقيقة أن المسائل المؤسسية والأمنية والاقتصادية، وأيضا المتعلقة بالعودة وبالممتلكات، لا تزال مصدر قلق للمجتمع الدولي بشكل عام وللمجلس بشكل خاص. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بغرض إيجاد حل مناسب للمسائل المختلفة.

ومع ذلك، يلاحظ وفد بلدي مع الأسف أن الحالة الأمنية لا تزال تثير القلق. وفي ذلك السياق، يأسف لوفاة أعضاء من أسرة ستوليش في أوبيليتش. فذلك الوضع ليس من شأنه سوى إشعال التوترات التي تقوض الجهود المبذولة، وعلى وجه الخصوص جهود مساعدة اللاجئين والمشردين الذين يتطلبون مستوى معينا من الأمن والثقة ليعودوا إلى ديارهم. ونحن نأمل أن تؤدي بسرعة التدابير التي اتخذها السيد شتاينر ، إلى إلقاء القبض على مرتكبي تلك الجرائم البغيضة وتقديمهم إلى المحاكمة.

والمسائل الاقتصادية، مثل الاستثمار، مصدر قلق كبير أيضا. ويعتقد وفد بلدي أن نجاح البرنامج كله في كوسوفو معلق على مراعاة مصالح كل أبناء كوسوفو وعلى قيام توازن إقليمي. ونلاحظ بارتياح عقد مؤتمر أوهريد في الشهر الماضي، حيث اجتمع أعضاء حكومات بلدان منطقة البلقان لتعزيز التعاون الإقليمي.

ويجب أن يواصل زعماء المؤسسات المؤقتة والزعماء المحليون، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وسلطات بلغراد، تعزيز تعاونهم من أجل التغلب على التحديات التي يتعرض لها مستقبل كوسوفو المتعددة الأعراق في بيئة اجتماعية – اقتصادية، وسياسية وثقافية قابلة للحياة.

وعلاوة على ذلك، فإن وفدي يلاحظ مع الارتياح إعادة ٨٠٠ جثة تم إخراجها من القبور الشهر الماضي في صربيا، ويعتقد أنها تعود إلى مفقودين كوسوفيين من أصل ألباني. ووفدي يقدر العمل الذي يقوم به مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن الأشخاص المفقودين والأمور القضائية، وكذلك أنشطة فريق الاتصال بشأن الأشخاص المفقودين من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والحكومة الصربية. ويجب أن يستمر ذلك العمل من أجل تسوية نهائية لهذه القضية.

وأخيرا، فإن وفدي مقتنع بأن تحقيق سلام دائم في كوسوفو يعتمد على الالتزام المستمر لقادة المجتمع المدني وكل السكان بوضع خلافاتهم ونزاعاتهم العقيمة جانبا والتركيز على تعزيز المصالح المشتركة التي تساعد في رفاهية الجميع. وإن إسهام المجتمع الدولي سيكون دوما لا غنى عنه في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

كما قال كافة أعضاء المجلس الآخرين، نحن ممتنون للأمين العام المساعد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية الشاملة حول التطورات في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود. وكما ذُكر، يصادف اليوم الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في هذه القاعة، وهو القرار الذي وضع المبادئ والمعايير لتحقيق تسوية في كوسوفو. وما من شك أنه، منذ ذلك الحين، بذلت جهود كبيرة لتحقيق تسوية، وأحرز تقدم كبير. فلقد تكلم اليوم السيد العنابي وأعضاء المجلس عن ذلك.

ومع ذلك، أكدوا أيضا على أن المشكلة بعيدة عن الحل. فالمشاكل أكثر من الحلول. والاستنتاج الرئيسي اليوم هو أنه، بعد أربع سنوات من نشر البعثات الخاصة في

المنطقة، فإن السكان المحليين ما زالت تنقصهم الظروف نفسها من الأمن وحرية التنقل. فهناك الآن أعمال عنف ذات طابع عرقي وقمع وتمييز ضد الأقليات، وخاصة الأقلية الصربية. والمثال الأكثر فظاعة، ليس الوحيد دون شك، هو ارتكاب جريمة وحشية في ٤ حزيران/يونيه بحق عائلة صربية - زوجان عمر كل منهما ٨٠ عاما وابنهما - في أوبيليش. وقد أدان مجلس الأمن تلك الجريمة إدانة شديدة وأيد جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو من أجل إلقاء القبض على مرتكبي الجريمة وتقديمهم إلى العدالة.

وفضلا عن ذلك، فمن الواضح أننا بحاجة إلى القيام بما هو أكثر من كفالة المعاقبة على جميع هذه الجرائم. ويجب أن نضاعف جهود المجتمع الدولي لكي نغير بصورة أساسية كل الجو القائم في المنطقة. حيث ما زالت قوات متطرفة تهيئ أرضية صالحة لاستمرار العنف. ومنظمات الدفاع القانونية الدولية - ولا سيما منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام ٢٠٠٣ - لاحظت أن هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الأقليات في المنطقة.

إن فكرة بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو قد تراجعت وأن مستوى الثقة بين طوائف كوسوفو عاد في الحقيقة إلى نقطة الصفر. فقادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة يتهربون عادة من مسؤولياتهم التي أنيطت بهم بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. فضلا عن ذلك، يحاولون الترويج لاتخاذ قرارات تحرض على الكره العرقي، ومن بينها قرار الجمعية الإقليمية حول ''قيم الحرب'' لجيش تحرير كوسوفو ومشروع القانون بشأن تعداد السكان الذي إذا ما تم اعتماده، يمكن أن يستخدم في إعادة رسم خريطة كوسوفو العرقية بصورة استبدادية. وهذه الإجراءات يتم اتخاذها على الرغم من الموقف السلبي الواضح الذي اتخذه الممثل الخاص للأمين العام وتعتبر تحديا للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وبدون تحسين جذري في الوضع في ذلك الصدد، لا يمكننا أن نتوقع المشاركة الكاملة لممثلي الأقليات في عمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وفي حل الهياكل الموازية. والتحدي المشترك لنا هو تعزيز الظروف العادية للمشاركة البناءة لكافة طوائف كوسوفو في عمل الهيئات الإقليمية والبلدية.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الإبقاء على فرقة حماية كوسوفو باعتبارها جهازا شبه عسكري يخلف جيش تحرير كوسوفو. وفي تجاهل لقرارات مجلس الأمن، تحاول قيادة فرقة حماية كوسوفو بشكل صارخ تحويل الفرقة إلى جيش لكوسوفو مستقلة. وإنني لا أشير هنا حتى إلى الأعمال الإرهابية التي يقوم بها أفراد من الفرقة، مثل تخريب الجسر في سفيشان، وهو ما أشير إليه أيضا اليوم.

ولسوء الطالع، فإن رد فعل قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد اقتصر على حظر السفر لمدة شهر واحد على أفراد الفرقة العاملين في الخارج، والذي انتهى بالفعل. ونحن على يقين بأن فرقة حماية كوسوفو، في هيئتها الحالية، هي مصدر ممكن لزعزعة الاستقرار في المنطقة، قادر على التحريض على موجة جديدة من أعمال عنف تعود إلى تعدد الأعراق. ونحن نطالب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الآن بأن تتخذ موقفا أكثر نشاطا وأكثر تماسكا للتصدي لتنامي الحركات المتطرفة والجزم في شرعيتها.

وبسبب عدم إحراز تقدم في تلك المجالات، هناك أيضا عقبة خطيرة تعترض إجراء حوار بين بلغراد وبريشتينا. ونحن ندعم مفهوم ''المعايير قبل المركز''. ويجب تنفيذ عملية نقل بعض السلطات إلى المؤسسات المؤقتة بصورة صارمة

وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ويجب المضي بها قدما بوتيرة تحددها، قبل كل شيء، فعالية عمل تلك الهيئات في المجالات التي حصلت فيها كافة السلطات الضرورية. ويجب أن تعزز حالات الحضور الدولي من مراقبتها لهذه العملية، ويجب ألا تسمح بالاستغلالات أو المحاولات لاستخدام المؤسسات المؤقتة لأغراض سياسية وتحويل كوسوفو إلى شبه دولة. وعملية نقل السلطات يجب ألا تحل في أي حال من الأحوال محل القرار الرئيسي من حيث المبدأ بشأن مركز المنطقة، الذي يجب تناوله في مرحلة لاحقة وعلى أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) حصرا.

ونحن نعرب عن أسفنا العميق للانقطاع الخطير في الحوار بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات بلغراد. ونعتقد أنه من الضروري أن نتخذ خطوات عاجلة لاستعادة التعاون البناء بينهما، وهذا سوف يمكننا من أن نتجنب الصدامات، ومن قبيل ما حدث لبعثة الأمم المتحدة بشأن حقوق استخدام الأرض. ولدينا قلق خطير إزاء ذلك القانون، إذ يمكن أن تترتب عليه عواقب بعيدة الأثر. هذه مسألة خطيرة جدا بالنسبة لنا لاتخاذ قرار يستمر ٩٩ سنة.

وأتشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثل المكسيك: نتوقع أن يتم اتخاذ التقييمات التي طرحها أعضاء المجلس بعين الاعتبار من قبل قيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لدى بذل جهودهم المستمرة من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصورة كاملة وشاملة.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل صربيا والجبل الأسود أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه المرة هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم الرئاسة في شهر حزيران/يونيه. وأود أن أشكركم أيضا على عقد هذه الجلسة اليوم. وأشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

قبل أربع سنوات تماما، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لرسم الطريق نحو السلام الدائم في كوسوفو وميتوهيا. وفي ذلك الوقت، تصورنا مستقبلا دون خوف من الملاحقة القانونية من خلال إنشاء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي وخاضع للقانون، حيث تكفل فيه الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية للجميع. وبينما يؤكد القرار سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية - التي تغير اسمها إلى صربيا والجبل الأسود - فهو يهدف إلى منع نشوب صراعات جديدة، وإلى تهيئة بيئة آمنة لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو، وإقامة حكم ذاتي واسع وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه. فماذا تحقق حتى الآن؟

هناك سلام في كوسوفو وميتوهيا، إذا أمكن تعريف السلام على أنه عدم وجود حرب فحسب. ومع ذلك، فالأمن موجود بصورة انتقائية، وهذا يعني، للأغلبية وليس للأقليات. ومرة أخرى، حرية التنقل ميزة للأغلبية وحدها. ومصير أكثر من ألف صربي مفقودين لم يحل حتى الآن. وهناك قدر قليل من الاستقرار ويمكن الحديث عنه. ولا يستطيع ما يقرب من ربع مليون شخص مشرد داخليا من مجتمعات الأقليات - أساسا من الصرب الذين هربوا من الإقليم لدى وصول بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو - العودة إلى منازلهم.

وعلى الرغم من أن أحد كبار المسؤولين في المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا حاول مؤخرا تعليل ذلك الفشل بذكر معدلات البطالة العالية، تشير الحقائق إلى

اتجاه آخر. ومثال صارخ على السبب الحقيقي لعدم العودة ضرب اثنين يبلغ عمر كل منهما ثمانين عاما ونجلهما بالهراوات حتى الموت في بلدة أوبيليتش بتاريخ ٤ حزيران/يونيه. لقد كانوا من سكان أوبيليتش الأصليين الذين وضعوا ثقتهم بالمدراء الدوليين للإقليم لكفالة سلامتهم.

وتقر حكومتي بالعديد من عبارات الإدانة والغضب التي نجمت عن هذا الحادث الفظيع. ونحن نقدر على نحو خاص رد الفعل السريع لمجلس الأمن على هذه الجريمة النكراء. ونحيط علما أيضا بأنه، على النقيض تماما من حوادث القتل السابقة لأفراد الأقليات، تم إنشاء وحدة شرطة خاصة للتحقيق في هذه الجريمة وهناك جائزة مالية نقدية مقدمة مقابل معلومات تؤدي إلى معرفة مرتكبي الجريمة.

وقد قيل داخل المجلس وخارجه إن أعمالا من قبيل مقتل عائلة ستوليتش موجهة ضد العودة وضد التصالح العرقي وضد استحداث مجتمع متعدد الأعراق. وهذا أمر حقيقي. ومع ذلك، ونظرا لأن جميع أشكال العنف ضد الأقليات، بما في ذلك هجمات الإرهابيين، لم ينجم عنها حتى الآن إلا إدانة شفوية، فمن غير الواضح ما هي الحجج التي يمكن تقديمها إلى ١٨ عائلة صربية في أوبيليتش لإقناعها بإعادة النظر في قرارها بترك البلدة إلى الأبد. ولمن سيدين النصر في نهاية المطاف؟

بالطبع، لا يمكن تحقيق الأمن بالكلمات فحسب. والحقيقة هي أنه لم يتم التوصل إلى معرفة مقترفي تلك الجريمة البشعة، ناهيك عن تقديمهم إلى العدالة. والحقيقة أيضا أن التحقيق في مقتل أستاذ الرياضيات زوران ماركوفيتش في فيتينا بتاريخ ١٧ أيار/مايو لم يحرز أي تقدم نحن على دراية به. وينطبق الشيء نفسه على قضية سلافكو ستامينكوفيتش، الذي ضُرب بوحشية في مترله في فيتينا بتاريخ ٢١ أيار/مايو، وعلى رجم حافلة تنقل أطفالا صربيين بالقرب من ميتروفيتشا بتاريخ ٦ أيار/مايو.

وما لم يتم تقديم مقترفي تلك الجرائم إلى العدالة على وجه السرعة – وهذا لم يحدث في قضايا العنف السابقة بين الأعراق منذ عام ١٩٩٩ – فإن جريمة القتل التي حدثت في أوبيليتش لن ينجم عنها إلا تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب الذي ينطبق على حالات العنف ضد الأقليات. وسيوفر ذلك أيضا دليلا إضافيا على أن الأقليات، ولا سيما الصرب، لا يتمتعون بحقوق الإنسان الأساسية في الحياة، ناهيك عن أي حق آخر. ولذلك نناشد مجلس الأمن أن يتأكد من أن تكفل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وفقا لمسؤولياتها المحددة قبل أربع سنوات، أنه لم يتم إقرار العنف من جديد على أنه وسيلة سياسية مشروعة في كوسوفو وميتوهيا. ومن دون تلك النتيجة، لن تكون آخر هذه الفظائع سوى نكسة إضافية لبناء ثقة كافية لبدء حوار بشأن قضايا عملية، وهو الحوار الذي ما فتئت حكومتي تؤيد إقامته والمناداة به. وقد رفضت بريشتينا حتى الآن كل مبادرة في ذلك الصدد.

ومثلما نعلم جميعا، لدى البعثة في قائمتها الخاصة بالإنجازات التي حققتها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فلقد تم عكس مسار موجة اللاجئين من ألبان كوسوفو بسرعة كبيرة عام ١٩٩٩. وأجريت الانتخابات وتم إنشاء مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي، والتي أدت إلى زيادة نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية. ومع ذلك، فقد أثبتت تلك المؤسسات أنها أكثر كفاءة في الإصرار على حقها في اتخاذ قرارات بشأن السياسة الخارجية وأمور الدفاع وعلى تجاهل حقوق الأقليات – مثلما شهدنا في قانون التعليم العالي – وعلى ممارسة الضغط من أجل نيل الاستقلال – ومثلما حدث في آخر قرار للجمعية، دعا إلى

تنظيم ''مركز المقاتلين من أجل حرية واستقلال كوسوفو'' – وأيضا في استحداث انقسامات عرقية.

وكجزء من ذلك المنحنى، احتفظ فيلق حماية كوسوفو، الذي سُمِّي رسميا منظمة مدنية للطوارئ، بقدراته العسكرية وعززها. وهو منخرط في بذل جهود لا تكل ليحتفظ لنفسه بمكانة الجيش المستقبلي لكوسوفو المستقلة. وقد تم التأكد بما لا يدع مجالا للشك من أنشطة إرهابيي الجيش الوطني الألباني داخل فيلق حماية كوسوفو فيما يتعلق بالهجوم الذي حدث في ١٢ نيسان/أبريل على السكك الحديد في شمال كوسوفو وميتوهيا. وقد قوبلت مطالب البعثة وقوة كوسوفو للحصول على معلومات برد نمطي من قائد الفيلق، الذي قال إنه لا يستطيع، بموجب سلطاته المحدودة، تقديم معلومات إضافية. ونحن نتوقع على نحو تام نتائج سريعة ومرئية من المجلس المدني الدولي الخاص بإجراء التحقيق الذي تم إنشاؤه في ٢ حزيران/يونيه للتحقيق بشأن أفراد الفيلق حاضرا ومستقبلا الذين قد يكونون مشتركين في منظمات أو أنشطة ممنوعة.

وفي ظل هذه الظروف عموما، وضعت البعثة استراتيجية تستند إلى مبدأ ''المعايير قبل المركز''، تحدد ثمانية معايير أساسية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق المعايير. وفي كل من تلك المجالات الثمانية – على سبيل المثال، في مجال سيادة القانون – تكاد تكون الإنجازات الموضوعية لا يعتد بها، ومع ذلك تواصل البعثة نقل المسؤوليات بسرعة وبانتظام إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

ونحن نعتبر أنه من الضرورة القصوى تفعيل النقاط المرجعية، بما يتماشى مع طلبات متكررة قدمها أعضاء مجلس الأمن. وإذا كان الهدف هو بالفعل إنشاء مؤسسات تعمل وفقا للمبادئ الأساسية للديمقراطية، ينبغي أن تكون عملية نقل المسؤوليات مشروطة على نحو وثيق بقدرات المؤسسات على ممارسة السلطة الموكلة إليها بمسؤولية لصالح جميع المجتمعات المحلية في الإقليم.

وفيما يتعلق بالنقاط المرجعية، فإن البعثة ذاتها لا تسهم بالفعل في تنفيذها في بعض الحالات. وتتطلب نقطة مرجعية مثبتة للبعثة تتعلق بحقوق الملكية، أن يكون لجميع الممتلكات مالك محدد وشرعي – بما في ذلك الأراضي والشركات والأصول الأخرى المملوكة ملكية عامة. ويتضح أن قانون البعثة ١٣/٢٠٠٣ ليس خطوة صوب تحقيق تلك النقطة المرجعية. بل إنه يسبب لبسا إضافيا. وبإصدار القانون ١٣/٢٠٠٣ بشأن استخدام الأرض، اتخذت البعثة بالفعل خطوات تتخطى السلطة التي منحها إياها مجلس الأمن. وتترتب على القانون عواقب ذات طابع هيكلي ودائم. وقد تم ابتداع عقد إيجار مدته تسعة وتسعون عاما بوصفه إجراء مؤقتا لا يستحق التشاور مع مالكي الأرض. وذلك يتجاهل الحقيقة الأساسية بأن الإجراء سيتخطى بكثير مدة ولاية إدارة الأمم المتحدة ذاتها. ونحن نتكلم هنا عن نقل دائم لممتلكات مملوكة ملكية عامة، وإلى حد بعيد، ممتلكات جمهورية صربيا. ويعرض القانون أيضا للخطر عودة الممتلكات المؤممة بعد الحرب العالمية الثانية إلى ملاكها الشرعيين.

وفي ١٦ أيار/مايو، طلبنا تفسيرا للقاعدة القانونية لذلك القانون من المستشار القانوني للأمم المتحدة. ولم نحصل حتى الآن على أي رد. وتتطلع حكومتي إلى تلقي رد المستشار لكي تستطيع أن تتخذ قرارا بشأن هذه القضية. وعلى أية حال، فرأينا الثابت هو أن مدة إيجار الأرض قيد النظر لا يمكن أن تتخطى فترة وجود البعثة.

ومثلما صرح وزير الخارجية سفيلانوفيتش في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ أيار/مايو يتمثل موقف حكومتي في أنه لا يمكن الاختلاف حول ضرورة الخصخصة

في كوسوفو وميتوهيا. وطريقة تحديد نمط للخصخصة من دون اشتراك جمهورية صربيا بوصفها أكبر الدائنين، هي مع ذلك محل خلاف كبير. ووفقا لنمط وكالة كوسوفو الاستئمانية، فإن عبء دين الدولة الذي يقرب من ١,٥ بليون دولار - يقع بصورة أساسية على ميزانية صربيا والشركات الدائنة الصربية أو على مالكي الشركات التي ستتم خصخصتها قريبا في كوسوفو وميتوهيا، ثم على البنوك الصربية الضامنة، وأخيرا على العاملين المشردين حاليا. ومن ضمن العواقب الواضحة الأخرى، فإن ذلك النمط سيؤثر حتما على عودة الأشخاص المشردين داخليا. ومع ذلك، يمكن عكس مسار كل شيء باستثناء فقدان الحياة. ونتوقع أن يتم التصدي لتلك الشواغل المشروعة قبل التنفيذ التام لعملية الخصخصة. ونحن مستعدون لإجراء مناقشة إضافية لهذه القضايا مع البعثة.

لقد امتثل بلدي تماما للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي العامين والنصف الماضيين، أظهرنا بثبات الإرادة السياسية للمشاركة على نحو بناء في تنفيذه، كما يدل عليه تأييدنا للعمليتين الانتخابيتين في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢، ومشاركتنا النشطة في صياغة الوثيقة المشتركة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن التعاون مع البعثة. ومع ذلك، ظلت إلى حد كبير جهود التعاون مع البعثة تبذل من طرف واحد. ونحن نتوقع إعادة إنشاء قنوات التعاون في المستقبل القريب. وستمثل سياسة البعثة البناءة التي تتسم بالشفافية - بما في ذلك ما يتعلق بعملية الخصخصة - عنصرا جديدا ضروريا في الاتصالات التي تجري بين حكومتنا والبعثة في المستقبل.

ويبدو أن هناك اتفاقا مشتركا على أن العمل في كوسوفو وميتوهيا بعيد عن الانتهاء. إن تحقيق الاستقرار والرفاهية هو هدفنا المشترك. ومع ذلك، كما قال الأمين العام في مناسبة اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ما يهم ليس فقط الالتزام بالسلام، وإنما أيضا الإرادة لتنفيذه. ويمكنني أن أؤكد لمجلس الأمن إرادة بلدي للمشاركة بروح بناءة في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل صربيا والجبل الأسود على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها في ظل رئاستكم، سيدي، أود أن أهنئكم على توليكم لمهامكم. كما أود أن أهنئ الرئيس السابق، ممثل باكستان، على عمله المتميز.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الخالصة آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.

إننا نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد العنابي عن الحالة في كوسوفو. ونود أن نشدد على أن الاهتمام المتواصل والمستمر ومشاركة المجتمع الدولي - لا سيما من خلال مجلس الأمن - أهمية بالغة إذا أريد لتلك المنطقة أن تحقق في نهاية الأمر السلام والاستقرار والرفاهية.

في هذه الذكرى الرابعة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أود أن أؤكد من جديد أن التنفيذ الكامل لذلك القرار ما زال أساس سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو. إن بناء كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق المتعددة

الثقافات مع الاحترام الكامل لحكم القانون ولحقوق الإنسان والأقليات هو مسارنا المعلن للعمل. وتوفر سياسة "المعايير قبل المركز" الإطار المتفق عليه لتحقيق تلك الأهداف.

إن الإرهاب والعنف – سواء كانت بواعثهما عرقية أو سياسية أو إجرامية – لا يمكن السماح بهما. ونديـن بصورة مطلقة الحوادث من قبيل جريمة قتل اثنين من صرب كوسوفو في الثمانين من العمر وابنهما، التي ارتكبت مؤخرا في قرية أوبيلتش. ونرحب بتنديد جميع الأطراف في كوسوفو بعمل العنف ذاك، فضلا عن ترحيبنا بزيارة رئيس الوزراء رجب لأوبيلتش. ونتوقع من كل الأطراف أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة عاجلا.

إن كوسوفو التي يضطهد فيها أعضاء طوائف الأقليات ستواجه مستقبلا كئيبا من العزلة المفروضة ذاتيا. وينبغي أن تتوجه جهودنا نحو تهيئة الأمن المناسب والظروف الاقتصادية والتشريعية التي تتيح للأقليات أن تكون – كما ينبغي – جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كوسوفو، بينما تجعل عودة اللاجئين مجدية ومستدامة.

وتمثل الجريمة المنظمة التحدي المنفرد الأكثر إلحاحا الذي يجب أن نتصدى له في المنطقة. وباقتران الجريمة المنظمة بالتعصب وبجذور عميقة في الحياة السياسية والاجتماعية للمنطقة، فهي تهدد أساس المبادئ والقيم ذاته التي نحاول غرسها في المؤسسات الجديدة التي شكلت هناك، وبذلك تذهب جهودنا هباء.

ويقتضي تحقيق الاستقرار السياسي في كوسوفو بناء مؤسسات مستقرة من خلال إنشاء الديمقراطية المحلية وتعزيزها. إننا نؤيد تأييدا تاما عملية نقل الاختصاصات للمؤسستين المؤقتتين للحكم الذاتي، كما هو محدد في الفصل الخامس من الإطار الدستوري، وبما يراعي قدرات هاتين المؤسستين على التعامل مع هذه الاختصاصات. وينبغي أن تكون أهدافنا الأساسية بناء مؤسسات فعالة وشفافة ومسؤولة لفائدة جميع الطوائف، بينما نتقيد بالالتزامات الناشئة من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، وألا نحكم مسبقا على المركز النهائي.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بشدة بتأمين السلام والأمن والظروف المثلى لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في المنطقة بتعزيز المنظور الأوروبي من خلال عملية تثبيت الاستقرار والانتماء. وإن مؤتمر قمة تسالونيكي، المقرر عقده في ٢١ حزيران/يونيه، سيركز بصورة دقيقة على ذلك المنظور الأوروبي، الذي يرمي إلى تعزيز الملكية الإقليمية والتعاون الإقليمي على حد سواء، بما في ذلك الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): كان هناك سؤالان محددان من زميلنا ممثل المملكة المتحدة. السؤال الأول يتعلق بمسألة الهياكل الموازية. وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية، ما زالت الهياكل الموازية التي تقدم الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات للصرب المقيمين في كوسوفو تعمل في أجزاء معينة من كوسوفو بدعم من بلغراد. وما فتئت الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط المؤسسية بين بلغراد وتلك الهياكل الموازية أكثر وضوحا في مجالي الصحة والتعليم.

وبالرغم من أن بلغراد قد وافقت على أنه ينبغي حل الهياكل الموازية، لا تزال هناك مناطق – معظمها في شمال

كوسوفو – لديها حتى الآن، على سبيل المثال، محاكم موازية، وإن كانت تلك المحاكم لا تضطلع إلا بدور هامشي. ومع ذلك، تمكنت بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من إنشاء محاكم للمخالفات البسيطة ومحكمة بلدية في بلدية زوبن بوتوك، في منطقة ميتروفيتشا.

وفي ميتروفيتشا نفسها، ما زالت بعثة الأمم المتحدة تقدم لصرب كوسوفو في شمال المدينة عددا من الخدمات الإدارية. وكما بينت في إحاطتي الإعلامية، قام السيد شتاينر أيضا بتعيين مجلس استشاري متعدد الأعراق يتوخى منه العمل بوصفه منتدى للتعاون بين الطوائف. وقد عقد أول اجتماع للمجلس في ١٣ أيار/مايو. وشارك صرب كوسوفو، لكنهم بعد ذلك أعربوا عن تحفظات عن تكوين المجلس، مدعين خطأ بأنه كان هناك نوع من التفاهم على أن عضويته لن تشمل سوى أعضاء من صرب كوسوفو.

إن بعثة الأمم المتحدة بصدد وضع خطة عمل وسياسة شاملتين لمعالجة مشكلة الهياكل الموازية هذه، وسيكون تعاون بلغراد، بالطبع، جوهريا في تلك العملية.

السؤال الثاني يتعلق بتقليص قوام بعثة الأمم المتحدة ويتعلق، في ذلك السياق، بكيف تعتزم البعثة أن تشرع في الانتقال من المهام التنفيذية إلى المهام الاستشارية. عندما تنقل المسؤوليات بموجب الفصل الخامس إلى المؤسستين المؤقتتين.

بالطبع، ينبغي النظر إلى خطط تخفيض بعثة الأمم المتحدة في سياق ميزانيتها، التي حددت في مستوى ٣١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية التي تبدأ في ١ تموز/يوليه من هذه السنة. وقد أعد ذلك التخطيط بطريقة تضمن، أثناء نقل السلطات، أن تحتفظ البعثة بقدرة شاملة في جميع المجالات على أداء واجبات سلطتها أو ممارستها على نحو فعال بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأداء واجبات سلطتها ومسؤولياتها، بما في ذلك تلك التي تقع في الإطار الدستوري.

وفي حين تنقل البعثة تدريجيا السلطات غير المسندة المبينة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى المؤسستين المؤقتتين، فإنها ستحتفظ بعدد كاف من الموظفين لتملك القدرة على مراقبة المؤسستين المؤقتتين والبلديات وتقديم المشورة إليها، فضلا عن التدخل حيثما كان أصبح ذلك ضروريا، لضمان ممارسة تلك الهيئات مسؤولياتها في امتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

والبعثة، في تخطيطها، تأخذ في الحسبان أيضا أنه ستكون هناك في وقت لاحق مشاركة زائدة من المؤسستين المؤقتتين وأبناء كوسوفو في المهام الإدارية والتنفيذية في المجالات المعينة المحتفظ بها والمبينة في الفصل ٨ من الإطار الدستوري. وستشمل هذه العملية طبعا، في بعض الحالات، إعادة تخصيص موارد البعثة وتخفيضها، من المجالات التي يتم فيها نقل السلطات والمسؤوليات إلى المجالات التي يحتفظ فيها بتلك السلطات والمسؤوليات، وفقا لميزانية البعثة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد العنابي على توضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.